

إسرائيل والحرب على أوكرانيا..
خارطة التهديدات والفرص
والسير بين قطرات المطر!



صفحة (٢)

هل تراجع التقييمات
الإسرائيلية بشأن اندلاع
هبة فلسطينية جديدة؟



صفحة (٣)

الاسرائيلي المنتهد

الثلاثاء ٢٠٢٢/٣/٨ الموافق ٥ شعبان ١٤٤٣هـ العدد ٥٢٩ السنة العشرون

الاسرائيلي
المنتهد

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

العقوبات على روسيا تثير قلق إسرائيل على مصير حيطان المال الروس في اقتصادها!

كتب بروهوم جرابيسي:

يجمع المحللون الاقتصاديون الإسرائيليون على أن على إسرائيل أن تقلق من حجم العقوبات الاقتصادية التي يفرضها الغرب على روسيا على خلفية الحرب في أوكرانيا، فحتى لو لم تشارك إسرائيل في هذه العقوبات فإن شركاتها ومستثمريها سيكونون عرضة لعقوبات بسبب علاقاتهم مع روسيا. وفي واقع الإحصائيات الرسمية يوجد فرق شاسع بين حجم العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية- الروسية، وتلك التي مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وهي أكبر بما لا يقاس، إلا أنه في الكواليس، لحيتان مال روس كبار دور في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث بنوا علاقات مع وزراء وأقطاب في مؤسسة الحكم الإسرائيلية، وهذا هو الأساس، وإلى جانبه، حجم المهاجرين الروس والأوكرانيين إلى إسرائيل، وغالبيتهم الساحقة لا تزال تحمل جنسيات أوطانها الأم، إلى جانب الإسرائيلية.

وعلى الرغم من أن إسرائيل صوتت في الهيئة العامة للأمم المتحدة تأييداً لمشروع قرار إدانة روسيا، فإن الانطباع العام في الساحة الإسرائيلية هو أن الموقف الإسرائيلي الرسمي ظهر مرتبكاً إلى حد ما، وليس ملامقاً كلياً للموقف الأميركي الحاد. وهذا لا يأتي من فراغ، فالعلاقات الإسرائيلية- الروسية متشعبة في مجالات عدة، وأقواها الجانب الاقتصادي، وعدا حجم التبادل التجاري الرسمي، فإن حجم استثمارات كبار الأثرياء الروس في الاقتصاد الإسرائيلي كبير، ومن الصعب حصره، لأنه في حالة دائمة من الصعود والهبوط.

زد على ذلك أنه في العقود الثلاثة الأخيرة، هاجر إلى إسرائيل ما يزيد عن ١,٤ مليون شخص من الجمهوريات السابقة في الاتحاد السوفييتي، وغالبيتهم الساحقة من روسيا وأوكرانيا، وما زالت غالبيةهم الساحقة تحمل جنسيات أوطانها الأم، وحسب تقديرات منشورة، فإن ما بين ١٣٠ ألفاً إلى ٢٠٠ ألف شخص من هؤلاء المهاجرين، عادوا إلى أوطانهم، ولكن غالبيةهم تواصل حمل الجنسية الإسرائيلية.

إلى ذلك، هناك التنسيق العسكري الدائم بين روسيا وإسرائيل في سورية، وهذا شأن ظاهر، على ضوء الهجمات الإسرائيلية المتكررة على سورية، واستهداف الجيش السوري وحلفائه، دون تحرك روسي كإجابه.

ويبقى الجانب الاقتصادي هو الأقوى في هذه العلاقات، فبحسب تقارير مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، ووزارة الاقتصاد الإسرائيلية، فإن حجم التبادل التجاري بين روسيا وإسرائيل بلغ في العام ٢٠٢٠ حوالي ٣,٨ مليار دولار، والميزان التجاري يميل لصالح روسيا، بينما بلغ حجم التبادل مع أوكرانيا في العام ذاته ٩٥٥ مليون دولار.

وقالت تقارير اقتصادية إسرائيلية إن العديد من قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي ستتضرر بشكل جدي من العقوبات المفروضة على روسيا، وهذا ما قد يؤثر على أسعار العديد من البضائع، عدا الخسائر التي ستكبدها شركات إسرائيلية، فعلى سبيل المثال، الحصة الأكبر من الاستيراد الإسرائيلي للقمح والحبوب، وأيضاً الفحم لتوليد ٢٣٪ من الكهرباء مصدرها روسيا، وهذا ما قد يقود إلى ارتفاع أسعار مواد غذائية ورفع آخر لأسعار الكهرباء.

وبحسب تلك التقارير أيضاً، فإن إسرائيل تستورد الغالبية العظمى من النفط والحبوب التي تستخدم في تغذية الحيوانات، من روسيا وأوكرانيا، وعلى الشركات الإسرائيلية البحث عن بديل، فالتخوف نابع من أن النقص في الاستيراد سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، إلى حين يتم إيجاد البدائل، وبأسعار مماثلة في العالم إن وجدت.

وتشكل روسيا مصدراً أساسياً للاستيراد الإسرائيلي من الأخشاب والحديد، الذي يستخدم في قطاع البناء، ما قد يخلق أزمة جديدة في هذا القطاع، وعلى أساسها ستكون ذريعة جديدة لرفع أسعار البيوت.

ويعمل الكثير من كبار المستثمرين في إسرائيل في مجال العقارات في كل من روسيا وأوكرانيا، وهذا القطاع من شأنه أن يتضرر في حال تضرر الاقتصاد الروسي من عقوبات الغرب عليه. كما أن شركات إسرائيلية ضخمة ستواجه أزمة جديدة بفعل الحصار الاقتصادي على روسيا، ومن أبرزها شركة الأدوية «طيفع» التي تبيع للسوق الروسية بما مقداره سنوياً ملياراً دولاراً، وأرباحها غير الصافية تصل إلى أكثر من ٥٨٠ مليون دولار.

كذلك هناك قطاع مهم جداً بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي، وهو قطاع تصنيع المجوهرات، وتشكل روسيا مصدراً أساسياً لاستيراد المجوهرات الخام، التي يتم تصنيعها في إسرائيل ومن ثم تصديرها للأسواق العالمية.

وحسب معطيات مكتب الإحصاء الإسرائيلي المركزي، فإن حجم استيراد المجوهرات من روسيا بلغ في العام ٢٠٢١ الماضي ٦٨٨ مليون دولار، بينما باقي أصناف الاستيراد مجتمعة بلغت قيمتها ٢٧٥ مليون دولار.

الدور الكبير لحيتان المال

تتحدث الإحصائيات الرسمية عادة عن حجم التبادل التجاري والاقتصادي، إلا أنها لا تشمل حركة رؤوس الأموال التي تدخل إلى الاقتصاد الإسرائيلي، وتخرج منه، بحسب مصالغ أصحابها. وهذا الجانب يبرز في العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية- الروسية، وبشكل خاص في جانب حيتان مال روسيين كبار جداً، على مستوى روسيا وحتى العالم.

وفيما يخص إسرائيل، فإن غالبية اللابعين منهم في الاقتصاد الإسرائيلي هم من أبناء الديانة اليهودية، ومنهم من طلب الجنسية الإسرائيلية وحصل عليها، إضافة إلى جنسية وطنه الأم، ولربما جنسيات أخرى يحصلون عليها حيثما يحظون مع أموالهم في العقود الثلاثة الأخيرة، وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي، وظهور



الانتهازية الإسرائيلية في المسألة الأوكرانية: العامش يسبق.



(أفب)

جداً، لأن هؤلاء الأصدقاء علاقات في إسرائيل، وباستطاعتهم الوصول إليكم هاتفيًا، ليطلبوا منكم أمورا، ولهذا عليكم أن لا تلتزموا بأي أمر، فهذا قد يتسبب بضرر سياسي لإسرائيل، ولكن ردكم أنه ليس لديكم ما يمكن مساعدتهم به، وعليهم التوجه لوزارة الخارجية (الإسرائيلية)».

وبحسب تقديرات في وزارة الخارجية الإسرائيلية، فإنه عاجلاً أم آجلاً ستجد إسرائيل نفسها أمام طلبات دولية، وخاصة أميركية، بالانضمام إلى العقوبات ولو جزئياً. فحتى الآن قررت إسرائيل البقاء خارج دائرة فرض العقوبات، ولربما تطلب استثناء من باب خصوصية وضعيتها أمام كل من روسيا وأوكرانيا.

وبحسب صحيفة «ذي ماركر»، فإن تقديرات البنوك الإسرائيلية هي أنه سيكون عليها الانصياع للقيود الأوروبية والأميركية على روسيا وعلى حيتان المال المستهدفين. وقالت الصحيفة إنه منذ اندلاع الحرب، بدأ عدد من حيتان المال الروس، يستفسرون بشأن التعليمات لنقل أموالهم من البنوك الإسرائيلية إلى الخارج، وكما يبدو إلى روسيا.

ورغم هذا، وحسب تقديرات إسرائيلية أخرى نقلتها «ذي ماركر»، فإن عدداً من حيتان المال الروس اليهود سيطلبون العودة إلى إسرائيل، خاصة وأن بحوزة غالبيةهم جنسية إسرائيلية، وسيطلبون الاستفادة من الامتيازات الضريبية، التي تقدمها إسرائيل لكبار المستثمرين المهاجرين إليها، أو العائدين. وإضافة إلى التقديرات أن هؤلاء سيأتون حاملين مليارات الدولارات، ومنهم من سيستشرون عقارات كبيرة، ويستثمرون في قطاعات مختلفة في الاقتصاد الإسرائيلي.

علاقة وزراء حاليين بحيتان مال

نشر الملحق الأسبوعي لصحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لصحيفة «هآرتس» في نهاية الأسبوع الماضي، تقريراً مطولاً حول حيتان المال الروس، وتركز جانب غير قليل منه في الجانب الإسرائيلي لهؤلاء الأثرياء الكبار. ومما يبرز في هذا التقرير هو علاقة عدد من وزراء الحكومة الإسرائيليين الحاليين بحيتان مال روس، حتى وقت قريب.

وهؤلاء هم:

• **بيني غانتس**، وزير الدفاع، الذي حتى نهاية العام ٢٠١٨، كان رئيس مجلس إدارة شركة هايتك تنتج معدات تقنية استخباراتية عسكرية، حكومية ومدنية، وأحد كبار المستثمرين في هذه الشركة كان الثري الروسي اليهودي فيكتور فاكسلبرغ، وكان أحد أسباب انهيار تلك الشركة العقوبات الأميركية التي طالت فاكسلبرغ في العام ٢٠١٨، في إطار العقوبات التي فرضت على روسيا في السنوات الأخيرة.

• **وزير المالية أفيغور ليبرمان**، المعروف بعلاقاته مع الحكم الروسي، بموازة علاقات طويلة الأمد مع حيتان مال روس، وفي الجمهوريات السابقة في الاتحاد السوفييتي، وأحدهم ميخايل تشيرنوبي، الذي يملك عقارات كثيرة في إسرائيل.

• **وزير البناء والإسكان**، زئيف إكين، على علاقة كبيرة بحيتان مال، ساعدوه بمنحه ضمانات مالية حينما تنافس على رئاسة بلدية القدس في العام ٢٠١٨. ومن بين هؤلاء، الثري الروسي تيمور بن يهودا (حاجينشفيلي)، الذي يترأس مجلس الأعمال الإسرائيلي- الروسي، وأيضاً يوري زيلينسكي وليف كنفو، وقال إكين لصحيفة «ذي ماركر» إنه لا أحد من داعميه ومقدمي الضمانات المالية من مؤيدي بوتين، يضاف إلى هذا إن إكين حصل على تبرعات مالية لحملته من الثريين فلاديمير غوجينسكي، وميخائيل ميريشيفلي. كما يضاف إلى هذا، أن مدير عام وزارة الإسكان الإسرائيلية أفيعاد فريدمان كان سابقاً مدير أعمال في واحدة من شركات غوجينسكي.

• **وزير العدل** جددون ساعر حصل مرتين على تبرعات من الثري فلاديمير غوجينسكي، في العامين ٢٠٠٨ و٢٠١٢. وكان ساعر قد توجه إلى دائرة تسجيل السكان الإسرائيلية لمساعدة غوجينسكي في استصدار جواز سفر إسرائيلي، بحسب ما نشرته سابقاً القناة ١٤ التلفزيونية الإسرائيلية.

كلمة في البداية

إسرائيل وروسيا.. وقائع علاقات آخذة بالتعمق

بقلم: أنطون شلحت

من المرجح أن ترافقنا فترة طويلة التحليلات المتعلقة بالتحويلات السياسية التي ستسفر عنها الحرب الروسية ضد أوكرانيا أو ما بات يعرف بالأزمة الأوكرانية، ولا سيما بعد أن تخفت حدة السنة اللهب.

ومن المؤكد أن هذه التحولات ستطوي على انعكاسات تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، وسيكون لها تأثير في إسرائيل.

ويبدو أن التأثير بالنسبة إلى إسرائيل سيكون إلى درجة كبيرة رهن سلوكها حيال الحرب وتداعياتها، ولا سيما موقفها من روسيا والذي لا يخطو حتى الآن على جانب مُعلن من الصدامية، كي لا نقول إنه منطوق على قدر من المبالاة.

فهم هذا الموقف الإسرائيلي يتطلب قراءة مُجددة لتاريخ العلاقات بين الدولتين منذ انهيار الاتحاد السوفييتي العام ١٩٩١. كون قراءة كهذه قادرة على وضع الأمور في نصابها وسياقاتها، ومن أجل ذلك نستعين بمواد نُشرت سابقاً في «المشهد الإسرائيلي».

بداية لا بد من التنكير بأن العلاقات الثنائية بين البلدين شهدت تقلبات حادة، بدأت مع دعم غير محدود قدمه الاتحاد السوفييتي السابق إلى دولة إسرائيل، عشية قيامها ولدى تأسيسها في العام ١٩٤٨. ولكن رئيس الحكومة الأول في إسرائيل، ديفيد بن غوريون، اختار في بداية الخمسينيات اعتبار إسرائيل جزءاً من «معسكر الدول الديمقراطية الغربية»، فأخذت السياسة الإسرائيلية بالتقرب إلى الدول الغربية، وفي مقدمها الولايات المتحدة، والابتعاد عن الاتحاد السوفييتي تدريجياً، حتى الانحياز الإسرائيلي التام إلى المعسكر الغربي، وفي شباط ١٩٥٣، وقعت عملية تجريبية في الممثلة السوفييتية في تل أبيب، فكان الرد السوفييتي قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. لكن هذه العلاقات استؤنفت مع تموز ١٩٥٣، وعاد الاتحاد السوفييتي إلى قطع علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل في إثر عدوان حزيران ١٩٦٧ ولم يتم استئنافها إلا بعد مضي ٢٤ عاماً، في تشرين الأول ١٩٩١، قبل نحو شهرين من تفكك الاتحاد السوفييتي وانهياره، وفي كانون الأول ١٩٩١، قدم سفير الاتحاد السوفييتي، الكسندر بوبين، أوراق اعتماده إلى رئيس الدولة الإسرائيلية آنذاك، حاييم هرتسوغ.

وبعد أسبوعين تقريباً، في ٢٥ كانون الأول ١٩٩١، تفكك الاتحاد السوفييتي نهائياً فأصبح بوبين السفير الأول للجمهورية الروسية في إسرائيل، بينما قدم أرييه ليفين أوراق اعتماده إلى الرئيس الروسي، بوريس يلتسين، ليكون السفير الإسرائيلي الأول في الجمهورية الروسية. ويمكن القول إن العلاقات الإسرائيلية- الروسية تسير على خط منتهي متصل من التعميق والتعزيز منذ العام ٢٠٠٩ تحديداً، وبعيد البعض الفضل في ذلك إلى وزير الخارجية الإسرائيلي في ذلك الوقت، أفيغور ليبرمان (وزير المالية الحالي)، على الرغم من أن الزيارة الرسمية التاريخية التي قام بها الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إلى إسرائيل في العام ٢٠٠٥ شكلت دفعة قوية لهذا الخط. وحققت هذه العلاقات قفزة كبيرة على خلفية التدخل الروسي العسكري النشط في كل ما يجري على الساحة السورية ابتداء من أيلول ٢٠١٥، بما في ذلك إرسال قوات عسكرية وأسلحة روسية متطورة إلى هناك، مما جعل تعزيز العلاقات بين البلدين «ضرورة ماسة لكلا الجانبين، إذ أصبحنا، نحن والروس - جيراناً، بكل ما يعنيه ذلك ويكل ما يترتب عليه»، بحسب ما صرح به «مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى يعمل في مجال العلاقات بين الدولتين» («هآرتس»، ٢٠١٦/٧/٧).

وفي مناسبة مرور ربع قرن على استئناف العلاقات بين الدولتين قام رئيس الحكومة الروسية ديمتري ميدفيدف بزيارة إلى إسرائيل في تشرين الثاني ٢٠١٦، وكتب يعقوب ليفنغ، مدير دائرة أوروبا - آسيا في وزارة الخارجية الإسرائيلية، مقالاً في موقع وزارة الخارجية قال فيه إن ربع القرن هذا كان مختلفاً للغاية، وخلالها تطورت علاقات مهمة مع روسيا من دون المساس بعلاقة إسرائيل مع الولايات المتحدة ودول أخرى. فقد أحدث تفكك الاتحاد السوفييتي في نهاية العام ١٩٩١ انقلاباً في العلاقة بإسرائيل؛ استؤنفت العلاقات الدبلوماسية، وفتحت السفارات، وأعيد من جديد بناء العلاقات بين الدولتين والشعبين، وسنح لليهود بالخروج بحرية، واختار أكثر من مليون يهودي الهجرة إلى إسرائيل وبناء حياتهم فيها، وهم بذلك غيروا مصيرهم الشخصي وقدموا مساهمة ثمينة جداً من أجل نمو دولة إسرائيل وازدهارها كما أشار إلى أن جميع حكومات إسرائيل أرسدت أهمية العلاقات مع روسيا الجديدة وعملت على تطويرها، وجميع رؤساء الحكومات بدأوا من جديد، زاروا موسكو مراراً وأقاموا علاقات عمل وعلاقات شخصية حيوية مع القيادة الروسية. كما أسست وزارة الخارجية الإسرائيلية علاقات يومية نشطة مع نظرائها من الدبلوماسيين الروس، ونتيجة لذلك وقعت إسرائيل وروسيا مجموعة اتفاقيات اقتصادية تحولات بسببها روسيا إلى واحدة من أهم الشركاء التجاريين لإسرائيل مع تبادل تجاري بقيمة مليارات الدولارات. كما يوجد تعاون ممتاز على صعيد الصناعات التكنولوجية المتقدمة والتبكار والعلوم، وفي العام ٢٠٠٨ وقع اتفاق إلغاء تأشيرات الدخول، ومنذ ذلك الحين ازداد تدفق السياح من روسيا، وتحولت إسرائيل إلى نقطة جذب للروس الراغبين في الترفيه عن أنفسهم والنج إلى الأماكن المقدسة وزيارة الأصدقاء والأقرباء. كما يزداد عدد الإسرائيليين الذي يزورون روسيا.

ومع مرور الأوامر ازداد الوعي بال حاجة إلى الاعتراف والاعتزاز بالإرث المشترك بين الشعبين اللذين وصفا بأنهما «يعيشان إلى جانب بعضهما البعض منذ آلاف السنوات»، ويتمتع يهود روسيا حالياً بحرية دينية كاملة، والطائفة اليهودية هناك مزدهرة أكثر من أي وقت مضى. ويشكل اليهود الذين يتحدثون باللغة الروسية جسراً بشرياً متيناً وحيياً يساهم في توطيد العلاقات وفي بناء الثقة، وفي الحرب العالمية الثانية قاتل أكثر من نصف مليون يهودي في صفوف الجيش الأحمر. ومن أجل تخليد مقاتلي هذا الجيش الذي هزم النازيين وحرر معسكرات الإبادة، أقيم نصب تذكاري رسمي في نتانيا دشنه في العام ٢٠١٢ رئيس الدولة شمعون بيريس، ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، خلال زيارة ثانية قام بها بوتين إلى إسرائيل في ذلك العام، كما قام بوتين بزيارة ثالثة العام ٢٠٢٠ للمشاركة في «المنتدى العالمي الخاص لإحياء ذكرى الهولوكوست»، الذي عقد في مؤسسة «باد شميم».

وبرأي هذا المسؤول الإسرائيلي استدعى تدخل روسيا عسكرياً في الحرب الأهلية في سورية علاقة وثيقة أكثر من السابق بين المستويين السياسي والعسكري في كلا البلدين، وأصبح كل منهما يعرف أفضل من السابق الحاجات الأمنية للأخر، ونمت بين الجيش الروسي والجيش الإسرائيلي علاقة تتمع وقوع أي احتكاك.

وهكذا إذ تنطبع العلاقات بين روسيا وإسرائيل بهذه التوصيفات، فإنها في الوقت ذاته يمكن أن تُعزَّر عن مواقف أو رؤى مشتركة حيال العالم والعديد من الأشياء.



(الغيب)

من وقفة احتجاجية أمام السفارة الروسية في تل أبيب.

إسرائيل والحرب على أوكرانيا.. خارطة التهديدات والفرص، والسير بين قطرات المطر!

كتب نهاد أبو غوش:

شبه الكاتب تسفي برئيل موقف إسرائيل من الحرب الروسية على أوكرانيا بأنه أشبه بالسير على خيط رفيع حاد ومميت، يمتد بين القدس وموسكو، وقال في مقال له في صحيفة «هارتس» بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٢ بأن هذا الحبل بات يهدد بخنق إسرائيل التي هي من وضعته حول عنقها حين عقدت حلفا عسكريا مع روسيا، أو أبرمت معها تفاهات، بشأن حرية عمل سلاح الجو الإسرائيلي في سورية. مصادر إعلامية وسياسية كثيرة أخرى انتقدت الموقف الإسرائيلي الصامت والمتلثم والمتردد الذي يشبه محاولة فرد ما السير بين قطرات المطر من دون أن يبتل، بينما أواسط أخرى إعلامية وعسكرية دعمت موقف الحيا، واللافت أن الانتقادات الجادة للموقف الرمادي صدرت عن أواسط مدنية وإعلامية مستقلة، وليس عن المعارضة السياسية بقيادة حزب الليكود وزعيمه بنيامين نتانياهو، والتي اعتادت النخ في كل خلاف مهما كان صغيرا أو كبيرا، وتوظيفة لاسقاط حكومة بينيت، لبيد، كما أن الحرج والتردد شمل مختلف أطراف الائتلاف الحكومي، ما يؤكد أن هذا الموقف أمثله مصالغ وحسابات سياسية معقدة، وليس مجرد اتجاهات في الرأي.

المصالغ والأخلاق

ليس ثمة خلاف في عالم اليوم على أن المصالغ وحدها، وربما قبل أي اعتبار آخر، هي التي تحدد المواقف السياسية للدول والأحزاب وحتى الأفراد، ولذلك تتداخل حسابات إسرائيل وتعارض مع بعضها البعض في ضوء الخشية من إغضاب أي من حلفائها الاستراتيجيين وحتى شركائها التجاريين الحاليين والمحتملين، فكل موقف يحصل معه ثمنا قد يكون باهظا في حال إغضاب حليف مهم، وقد ترافق هذه المواقف أخطار جديدة، لكن حدود هذا الارتباك تظل مرتبطة بأمدة استمرار الحرب ونتائجها الجباشرة والبعيدة سواء على التوازنات العسكرية والجيوستراتيجية، أو على القدرات الاقتصادية لمختلف الأطراف.

يفضل كثير من السياسيين والمحللين مواصلة تحميل مواقفهم بعبارة منمقة عن المبادئ والمواقف الأخلاقية، وهذه هي حال عدد من المحللين السياسيين في إسرائيل، فربطت الاستخبارات العسكرية السابق والجنرال في الاحتياط عاموس يادلين يرى في مقال مشترك مع الباحث أودي أفيئال نشره موقع N12 في الأول من آذار، أن مشكلة الموقف الإسرائيلي من الحرب على أوكرانيا تتخلص في تناقض بين المصالغ التي تميل إلى جانب روسيا، وبين واجب إسرائيل «الأخلاقي» الذي يلزمها بالوقوف إلى جانب الغرب والولايات المتحدة لكونها «دولة تتباهى بطابعها الديمقراطي، وبسيادة القانون، وحقوق الإنسان وحرية الصحافة»، ومع أن الكاتبين يقزان في السياق بان الموضوع ليس مجرد احتياز «أخلاقي»، ذلك أن «مصالغ» إسرائيل تملئ عليها كما يفهم من المقال الوقوف دائما إلى جانب حليفها الأساسية، وأحيانا الوحيدة، أي الولايات المتحدة، يفسر الكاتبان سبب الارتباك بوجود مصالح سياسية وأمنية وعسكرية راهنة أبرزها الحاجة إلى ضمان الصمت الروسي عن «حرية العمل» الإسرائيلي في سورية، وبشكل أكثر تحديدا حرية ضرب الأهداف

الإيرانية ومحاولات الخصم الإيراني اللدود بناء قواعد له في سورية ولبنان ومن ضمن ذلك استمرار تدفق الأسلحة والعتاد الإيراني إلى حزب الله. من الواضح أن ثمة أسبابا موضوعية وواقعية جدية وراء الارتباك الإسرائيلي في تحديد موقف حاسم وسريع، كما فعلت دول أوروبا الغربية جميعها في إدانتها لروسيا وانحيازها لأوكرانيا، مع أن إسرائيل لا يمكنها أن تقاوض ولا حتى أن تقارن علاقاتها العضوية والاستثنائية بطبيعتها مع الولايات المتحدة، بأي علاقة أخرى مهما بدت هذه العلاقة الأخيرة متميزة أو حميمية.

وقد نجحت إسرائيل خلال العقود الثلاثة الأخيرة (أي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية وبدء مسيرة التسوية في الشرق الأوسط) في بناء علاقات جيدة ومرشحة للتحسن باطراد مع دول ومجموعات كانت في وقت مضى مصنفة ضمن الخندق المعادي للغرب وإسرائيل، وشمل هذا الافتتاح في العلاقات كلا من روسيا والصين ودولا عديدة في أفريقيا وآسيا، لكن العلاقات مع روسيا بالتحديد اتسعت لتشمل التعاون في مختلف جوانب العلاقات السياسية والتجارية والسياحية والثقافية والعلمية، وليس أدل على تميز هذه العلاقات من قيام رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق بنيامين نتانياهو بنحو عشر زيارات لروسيا لأسباب مختلفة متباها بصداقته الشخصية مع الرئيس فلاديمير بوتين. وإذا كانت «التفاهات» الروسية- الإسرائيلية بشأن حرية عمل الطيران الإسرائيلي في أجواء سورية هي الأبرز في هذه العلاقات فإن الجوانب الأخرى التجارية والعلمية لا يمكن التقليل من شأنها مع ارتفاع حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وروسيا من يضع عشرات ملايين الدولارات سنويا في مطع التسعينيات، إلى أكثر من ثلاثة مليارات دولار سنويا خلال السنوات الأخيرة. وهذا الاتجاه كان مرشحا للتوسع قبل استفحال أزمة أوكرانيا الأخيرة في ضوء تقديرات متزايدة لدى الساسة الإسرائيليين بأن روسيا باتت تلعب دورا مركزيا وحاسما في الشرق الأوسط، ولا بد من استرضائها والتفاهم معها، وبخاصة في ظل حالة الانكفاء الأميركي عن هذه المنطقة، وبعد تعقيدات التورط الأميركي في أفغانستان والعراق وسورية، وانسحاباتها غير المنسقة مع حلفائها المحليين.

هامش له حدود!

لم يكن تطور العلاقات الإسرائيلية مع كل من روسيا والصين يعزل عن الرقابة الأميركية الصيقة والمشددة، ويمكن الافتراض بأن واشنطن كانت تسمح بهامش من حرية العمل والتعاون الإسرائيلي مع هاتين القوتين العظميين شريطة عدم الإضرار بالمصالغ الأميركية وتحديدا في مجال الأمن ونقل التكنولوجيا، فحق النقض (الفيتو) الأميركي على أي اتجاه غير مرغوب فيه لتطور هذه العلاقات هو أمر محسوم ومسلم به من قبل إسرائيل، حيث سبق للولايات المتحدة أن اعترضت وعرقلت صفقات عدة مجزية بين إسرائيل والصين خشية إطلاع الأخيرة على أسرار التكنولوجيا الأميركية، وتحسين قدراتها العسكرية بشكل نوعي في مواجهة الولايات المتحدة، وكان من ضمن هذه الصفقات التي أبطلتها واشنطن صفقة تزويد الصين بأنظمة إنذار مبكر، ومعدات ذكية تستخدم في جمع المعلومات، بالإضافة إلى عرقلة قيام إسرائيل بتسليم

إدارة ميناء حيفا الإسرائيلي لشركة صينية. من المعروف أن علاقات إسرائيل مع أوكرانيا التي يخنجر منها عدد من أبرز قادة الحركة الصهيونية ومؤسسي دولة إسرائيل، هي علاقات ممتازة كذلك لأسباب كثيرة من بينها طبيعة القيادة الأوكرانية الحالية وتعاطفها الصريح مع إسرائيل، ووجود نحو مئتي ألف إسرائيلي من أصل أوكراني، وانفتاح هذا البلد كغيره من بلدان أوروبا الشرقية أمام الاستثمارات ومختلف أشكال النفوذ والتأثير الإسرائيلي، وهذه العلاقات الجيدة مع الطرفين هي التي شجعت الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي على اقتراح توسط إسرائيل بين روسيا وأوكرانيا، ومع أن هذا الاقتراح جاء في الوقت الضائع ولا يتناسب قطعيا مع حجم المشكلة، إلا أن بعض المسؤولين في إسرائيل وجدوا فيه ما يعزز موقف الحذر والحيا والتردد.

سبق لإسرائيل أن ناورت وتلمصت من اتخاذ موقف واضح حتى لا تغضب أحدا من أصدقائها في موقف مشابه، وبالتحديد عندما تغيبت عن حضور جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في أثناء مناقشة قضية ضم روسيا لشبه جزيرة القرم العام ٢٠١٤، وأثار هذا الموقف غضب الولايات المتحدة وأوروبا، لكن إسرائيل تذرعت في ذلك الحين بأن غيابها عن جلسة التصويت كان بسبب إضراب موظفي وزارة الخارجية. من الصعب تصور قدرة إسرائيل على مواصلة التهرب من اتخاذ موقف واضح في صراع قاس وطويل كهذه الحرب الجارية في أوكرانيا حاليا، مع أن ثمة أصواتا مؤثرة وتحديدا من قيادة الجيش، بحسب «يديعوت أحرونوت» في عددها ليوم الجمعة ٢٠٢٢/٢/٢٤، تتواصل حض رئيس الحكومة نفتالي بينيت على اتباع سياسة حياذ تجاه حرب أوكرانيا، وسط رهان بأن الولايات المتحدة سوف تتفهم هذا الموقف، لأن روسيا هي عمليا جارة لإسرائيل بسبب وجودها ونفوذها في سورية.

دعوات الحذر والحيا هذه تأتي مع ارتفاع أصوات أخرى من داخل المجلس الوزاري المصغر تدعو لاتخاذ مواقف واضحة في تأييدها لأوكرانيا والغرب، وإزاء ذلك تعمد إسرائيل إلى اتخاذ مواقف لا تكلفها كثيرا من قبيل التصويت إلى جانب مشروع القرار الغربي في الأمم المتحدة، ومواصلة الاتصالات مع القيادتين الروسية والأوكرانية بمبادرة من رئيس الحكومة نفسه، واقتراح تقديم مساعدات إنسانية، واستقبال «رمزي» لعدد من المهاجرين الأوكرانيين لا يتجاوز العشرات، لكن ما غطى على هذه اللفتة «الإنسانية»، هي المعاملة الفظة التي تعرض لها عشرات الأوكرانيين من غير اليهود الذين أعيدوا على أعقابهم بعد احتجازهم لساعات طويلة في مطار اللد.

وفيما يهتز العالم بأسره على وقع القذائف والصواريخ التي تتساقط على أوكرانيا، ويخشى كثيرون من تدرج الأوضاع إلى تصعيد أوسع، قد يجز العالم إلى مواجهات لا يمكن توقع مداها، وحيث باتت كل دولة، بل وكل منشأة وعائلة، تتخفق ما لديها من مخزون الأغذية وخاصة القمح الذي تنتجه كل من روسيا وأوكرانيا، تبين أن ثمة من بدأ في حساب قوائم الفرص والتهديدات التي يحملها هذا الوضع الجديد واحتمالات تطوره المستقبلية، مع الأخذ بالحسبان أن مدى تأثير أي دولة أو مجتمع يرتبط بمدى قوة اقتصادها وقدرتها على تأمين حاجاتها الأساسية من موارد محلية أو خارجية.

من الطبيعي أن تواجه إسرائيل مثلما تواجه كل دول العالم اضطرابا في انتظام سلاسل التوريد وخاصة في مجال الأغذية والمواد الأولية، وهذه الحالة خبرها العالم قبل فترة وجيزة عند انتشار جائحة كورونا حيث غلبت الأولويات المحلية والوطنية لكل دولة على التزاماتها في التعامل مع الآخرين، ولكن يمكن القول إن هذا التأثير للحرب على أوكرانيا مؤقت ويمكن تجاوزه طالما أنها لم تتعد حدودها الحالية، سواء جغرافيا أو لجهة نوع الأسلحة.

دروس ثمينة وفرص أئمن

على المستوى العسكري يبدو أن الدرس الأهم الذي سارع العسكريون الإسرائيليون إلى استخلاصه هو أن إسرائيل يجب أن تعتمد على نفسها في المقام الأول. وقال الجنرال في الاحتياط إسحق بريك الذي شغل سابقا منصب قائد فرقة، ومسؤول الكلية العسكرية، في مقال نشره في جريدة «هارتس» بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٢، إنه قلق جدا مما يجري حيث أن إسرائيل تواجه مخاطر متزايدة، وهي تواجه تهديدا وجوديا هو الأكبر منذ العام ١٩٤٨، وقال معلقا على حرب أوكرانيا «الغرب يقف جانبا ولا يمد يد العون لهذا البلد، في ساعة الاختيار سوف نكون وحدنا، وسنواجه مصيرنا، ولذلك نحن لسنا مستعدين».

وانتقد بريك خطة تقليص عدد القوات البرية للجيش الإسرائيلي في مقابل زيادة الاعتماد على التكنولوجيا، بينما تتعاظم قوة المحطين بإسرائيل حيث عدد ما تفعله كل من إيران وسورية وحزب الله وحماس في مجال تعزيز قدراتها العسكرية وزيادة عديد قواتها، وقال إن إسرائيل انشغلت طيلة الفترة الماضية بنسبة ٩٠٪ بما أسماه «المعارك بين الحروب»، ولم تخصص وقتا ولا موارد لمواجهة حرب مقبلة متعددة المساحات.

من بين المستفيدين بشكل مباشر من اندلاع الحرب الدول المصدرة للنفط والغاز، ومنجني الحبوب، لكن أكثر من ينرك يديه فرحا احتفالا بالحرب هي شركات إنتاج السلاح ومن بينها الشركات الإسرائيلية، كما يوضح تقرير نشرته جريدة «ذي ماركر» الاقتصادية الإسرائيلية في الثامن والعشرين من شباط الماضي، ويرصد معد التقرير يورام غبيزون ارتفاع أسهم شركات تصنيع السلاح العالمية ومن بينها الشركات الإسرائيلية الثلاث «رفائيل» و«الصناعات الجوية» و«البيت» التي ارتفعت أسهمها بين ١٠-١٨ المئة خلال الأيام الثلاثة الأولى فقط من الحرب، ومن المتوقع أن تشهد هذه الصناعات وأسهمها مزيدا من الارتفاع. وعزا التقرير من أسماه بالارتفاع الجنوبي في الطلب على منتجات السلاح إلى قرار ألمانيا مضاعفة ميزانية الدفاع لديها لتصل إلى مئة مليار دولار، كما أوضح المستشار الألماني أولاف شولتس، في خطابه الأخير أمام البوندستاغ، ونقل الكاتب عن مصادر مقربة من صناعة السلاح الإسرائيلية أن الدول الأكثر إقبالا على التزود بالأسلحة هي تلك القريبة من ساحات الحرب، وهي هنغاريا وبلغاريا وجمهورية التشيك ورومانيا وسلوفاكيا والسويد، وأضاف التقرير أن هذه الدول باتت معنية بالتزود بطائرات من دون طيار، وأنظمة حربية إلكترونية، وأنظمة سيطرة ورقابة واتصالات وتسلح في أسرع وقت ممكن، لكن الأمر لا يقتصر على الدول المجاورة لروسيا والتي توصف بأنها في «الضواحي» بل تشمل

الدول القوية في وسط القارة وغربها مثل ألمانيا التي سبق لها أن تزودت بأجهزة ومعدات قتال ومنظومات اتصال وأجهزة رؤية ليلية وغيرها من منتجات السلاح الإسرائيلية. وتوقع التقرير عينه أن يمتد ارتفاع الطلب على الأسلحة والمعدات العسكرية ليشمل مختلف دول العالم وخاصة الدول التي تواجه تهديدات مباشرة أو محتملة مثل أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية التي تراقب ضغط الصين على تايوان، وتتحسب من تبعات ذلك عليها في المستقبل.

القضية الفلسطينية

وعلى صعيد الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي المباشر، يرى معظم المحللين الفلسطينيين أن نشوب أي أزمات دولية وإقليمية يجب في مصلحة إسرائيل التي تسعى دائما إلى تهميش القضية الفلسطينية واعتبارها مجرد شأن إسرائيلي، وقد ثبت ذلك مع نشوب الأزمات الداخلية في عدد من البلدان العربية، بدءا من العراق ومرورا بالبلدان التي شهدت موجات الربيع العربي ثم غرقت في حروب أهلية مثل ليبيا وسورية واليمن، فمع كل تلك الأزمات تراجعت مكانة القضية الفلسطينية، بل بدت الانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين مجرد حوادث صغيرة قياسا بحمامات الدم في الدول العربية.

كما يحذر عدد من المحللين الفلسطينيين من إمكان قيام إسرائيل باستغلال حالة الانشغال العالمية بأوكرانيا لتنفيذ مخططات مقرة ولكن تنفيذها مؤجل خشية ردود الفعل الدولية، ومن بين هذه المشاريع مخطط اقتطاع جزء من المسجد الأقصى وتنفيذ التقسيم الزماني والمكاني، وضم المستوطنات القريبة من القدس وخاصة منطقة E1 إلى منطقة نفوذ بلدية الاحتلال، وتنفيذ عد من المشاريع الاستيطانية الكبرى، في المقابل ذكرت مصادر صحافية إسرائيلية أن الأمر لن يكون يمثل هذه السهولة حيث سبق للسفارة الأميركية أن حذرت مؤخرا من مخطط تهجير سكان حي الشيخ جراح، وتؤكد تلك المصادر أن الولايات المتحدة حريصة في هذا الوقت على حشد أكبر تأييد دولي لمواقفها من روسيا والعقوبات المفروضة عليها بسبب اجتياح أوكرانيا.

ومن الفوائد التي يمكن أن تجنيها إسرائيل من الحرب على أوكرانيا، تعزيز نزعتها العسكرية الأمنية، وادعائها بالحاجة إلى حدود آمنة ومعترف بها ويمكن الدفاع عنها، وهي الذريعة التي تستخدمها لضم مناطق واسعة في الضفة والسيطرة على الجولان السوري المحتل، بالإضافة إلى تمسكها بمطلب التفوق النوعي على جميع أعدائها أشكال الإفصاح أو الرقابة على الأسلحة النووية ورفضها التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وهذه النزعة تعفيها في الوقت نفسه من أي التزامات قد يملها الاستيطانية الكبرى، في المقابل ذكرت مصادر صحافية إسرائيلية أن الأمر لن يكون يمثل هذه السهولة حيث سبق للسفارة الأميركية أن حذرت مؤخرا من مخطط تهجير سكان حي الشيخ جراح، وتؤكد تلك المصادر أن الولايات المتحدة حريصة في هذا الوقت على حشد أكبر تأييد دولي لمواقفها من روسيا والعقوبات المفروضة عليها بسبب اجتياح أوكرانيا.

كما أن الحرب على أوكرانيا جذدت جهود تهجير يهود هذا البلد إلى إسرائيل التي تواصل تصوير نفسها على أنها المكان الوحيد الآمن ليهود العالم، مع أن جهودا كهذه لا تبذل لجلب اليهود من الدول التي يوجد لهم فيها تأثير مهم كما هي الحال في الولايات المتحدة، وكما كانت الأمور في أوكرانيا حتى الرابع والعشرين من شباط الماضي.

هل تراجعتم التقديرات الإسرائيلية بشأن اندلاع هبة فلسطينية جديدة؟

كتب عبد القادر بدوي:

ما زالت هبة أيار ٢٠٢١ تأخذ مساحة من النقاشات الإسرائيلية، لا سيما الأمنية- السياسية منها، حتى أنها تحولت إلى ظاهرة/ حالة تأثير الخوف، وتدفع في اتجاه العمل على تجنبها لما أثبتته من قدرة على زعزعة الاستقرار الذي تسعى إسرائيل للحفاظ عليه والتمثل في الإبقاء على الوضع الراهن، وإضعاف قدرتها في إدارته والتحكم فيه لصالح استمرار قطار الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس؛ والإبقاء على هامش للمناورة في سياساتها مع قطاع غزة بشكل يمنع انفجار الأوضاع، وفي المقابل، محاولة الحفاظ على معادلة الردع التي ترى إسرائيل أنها لا تزال قائمة حتى بعد الحرب الأخيرة- ما يسمى «حارس الاسوار» ومجرباتها ونتائجها، بالإضافة إلى استمرار إدارة العلاقة مع الفلسطينيين في الداخل بين سياسات التحريض والأسرلة.

خلال الأسابيع الماضية، وقبل اندلاع الحرب الروسية- الأوكرانية، نشرت عدة وسائل إعلام إسرائيلية تقديرات للجيش الإسرائيلي وجهاز «الشاباك»، تتحدث عن توقعات بأن تشهد الفترة الممتدة ما بين شهر رمضان وعيد الفصح العبري تصعباً قد يتطور إلى هبة شعبية كبيرة ومواجهة مع قطاع غزة كما حدث خلال الهبة الأخيرة. وتستند هذه التقديرات، وفق التقارير المنشورة، إلى تزايد حدة التوتر في القدس، لا سيما في حي الشيخ جراح، وزيادة عدد الشهداء في كافة مناطق الضفة الغربية، وتحديداً في شمالها، وهو ما دفع قائد لواء يهودا والسامرة» في الجيش الإسرائيلي آفي بلوط لعنونة تقريره حول الوضع بغداً الحرب؛ يتحدث فيه عن تقديرات الجيش للأوضاع الأمنية في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وآلية التعامل مع ذلك. بالنسبة لحي الشيخ جراح؛ أشارت التقديرات إلى أن هناك احتمالاً كبيراً بأن تؤذي الاشتباكات في الحي إلى تصعيد الأوضاع في بقية أحياء القدس والضفة الغربية وقطاع غزة أيضاً، على غرار ما حدث العام الماضي. لذلك أجرت الحكومة الإسرائيلية، برئاسة نفتالي بينيت، مشاورات تحت عنوان «تقييم الوضع» بحضور عومر بار ليف- وزير الأمن الداخلي، ويعقوب شبنجابي- قائد الشرطة، بالإضافة إلى ممثلين عن كل من الجيش والشاباك، واعتبر بينيت اقتحامات إيتار بن غير المتكززة لحي بعثية «إشغال النار في المنطقة»، واستدرك قائلاً إن «الحكومة الإسرائيلية هي من تحكم في القدس ولا أحد سواها، وبأن الشرطة ستؤمن جميع سكان المدينة (في إشارة إلى اليهود)... إلخ». أما في الضفة الغربية، فتشير التقديرات إلى أن تصاعد العمليات الفردية، وتحديداً الاشتباكات المسلحة في مناطق شمال الضفة الغربية مؤخراً، وكذلك الاقتحامات المتكررة للجيش والوحدات الخاصة والمستعربين، وارتقاء عدد من الشهداء،

من شأنها تسخين الأوضاع في الضفة، ويزداد ذلك مع تصاعد الأوضاع في القدس، إلى جانب ذلك تشير التقديرات نفسها إلى أن تصاعد عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية يزيد من سخونة الأوضاع. تقول التقديرات بأن تراكم هذه العوامل من شأنه إشعال «موجة تصعيد» جديدة، من المتوقع أن تصل ذروتها في الفترة الواقعة ما بين شهر رمضان وعيد الفصح العبري، بسبب قدسية المسجد الأقصى وتوافد المصلين بأعداد كبيرة خلال شهر رمضان، وقد بدأت الاحتجاجات والمواجهات بالفعل خلال الأيام والأسابيع الماضية، وكان آخرها اعتداء الشرطة على الفلسطينيين بشكل وحشي في منطقة باب العامود، مع تواجد مئات الآلاف لتأدية الصلاة في المسجد الأقصى في ذكرى الإضراف والمعراج،^(١) وكذلك المواجهات التي اندلعت في حي الشيخ جراح في أعقاب اقتحام المتطرف إيتار بن غير للحي، ورغبته في إعادة افتتاح مكتبه، بالإضافة إلى عمليات الهدم التي شهدتها الحي في الأونة الأخيرة. وقد أظهر ذلك ردود فعل إسرائيلية متباينة حول «جدوى» و«حقيقة» مثل هذه الخطوات (خطوة إيتار بن غير)، على ضوء التشكيك الحكومية الحالية، وانتقال بعض كتل اليمين بزعامه الليكود إلى المعارضة بعد حكم استمر لأكثر من عقد.

مع اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا، وانشغال النقاشات الإسرائيلية الداخلية في البحث عن أفضل النسل الواجب أتباعها لكي تحفظ إسرائيل مكانتها، وتحافظ على مصالحها وعلاقتها مع الولايات المتحدة والدول الغربية، وفي الوقت نفسه، تجنّب استفزاز روسيا، في ظل حاجتها لاستمرار حالة التنسيق بينها وسورية، تركّز اهتمام معاهد الأبحاث الإسرائيلية، وتحديداً تلك المهتمة بمجالات السياسة والأمن القومي والاستراتيجيات، في موضوع الحرب الروسية على أوكرانيا، وتراجع الحديث، إلى حدّ كبير، عن احتمالية اندلاع جولة جديدة من المواجهة مع الفلسطينيين، كما ظهر خلال الأسابيع التي سبقت اندلاع الحرب. بموازة ذلك، ظهرت بعض الأصوات الإسرائيلية التي تحاول تصوير المقارنة بين ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ (الاحتلال)، وبين ما يحدث في أوكرانيا- ينطلق عليه الغرب، وإسرائيل كذلك، الاحتلال الروسي لأوكرانيا- على أنه أمر سطحي، وتابع من قصور في فهم الاختلاف بين الحالتين؛ فمثلاً يدعي ميخائيل كوبلو، من «منتدى السياسة» الإسرائيلي، أن احتلال إسرائيل (احتلال عام ١٩٦٧) كان «صعداً ناجحاً للغاية لهجوم متعدد الجهات على إسرائيل»، وجاء الاحتلال «في أعقاب الخطوات الإسرائيلية التي هدفت إلى منع الهجوم الذي كان وشيكاً، وليس كما هو حاصل في أوكرانيا حيث تريد روسيا استعادة جمهورية سابقة لها أو تنصيب حكومة تابعة لها. بالإضافة لذلك، يدعي



يوميات القمع في الشيخ جراح. (إيما)

لإسرائيل. في هذا السياق؛ يشير ميخائيل ميلشتاين، الذي شغل منصباً مهماً في قسم الاستخبارات في الجيش، إلى أن «مخاوف إسرائيل لا يجب أن تكون من اندلاع انتفاضة ثالثة، أو حتى من انهيار السلطة؛ وإنما من الزحف البطيء للإسرائيليين والفلسطينيين نحو تطبيق فكرة الدولة الواحدة... فقد تجد إسرائيل نفسها في واقع مستقبلي يهدد قدرتها على الوجود كدولة يهودية وديمقراطية».^(٢)

(هوامش)

1. <https://bit.ly/3sMnA8d>
2. <https://bit.ly/3CF072y>
3. للمزيد، أنظر: <https://www.runi.ac.il/he/> ورقة نشرت في معهد السياسات والاستراتيجية في جامعة ريحان على الرابط: <https://research/ips/pages/insights/michael-milshtein-16-22-22.aspx>

الأسابيع والأيام الماضية زيادة في عمليات القمع والتكثيف، وتصعيد وتيرة الاقتحامات الليلية للمناطق الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية والقدس أسفرت عن ارتقاء ٤ شهداء خلال اليوم الأول من شهر آذار (١٤ شهيداً منذ مطلع العام الحالي) واستمرار فرض وقائع جديدة على الأرض من قبل الجيش والمستوطنين، وكل ذلك في ظل توقعات بأن يشهد الشهر المقبل (شهر رمضان) مواجهات واشتباكات مع الشرطة والمستوطنين في القدس، بسبب سياسات الاحتلال للتضييق على المصلين والمقدسين في المدينة، بشكل مشابه لما حدث خلال شهر رمضان العام الماضي، الأمر الذي يعزّز من احتمالية اندلاع المواجهة خلال الفترة المقبلة، قد تتطور إلى مواجهة مع قطاع غزة. في المقابل، فإن تقديرات الجيش، حتى وإن استندت إلى عوامل ملموسة وموجودة بالفعل، يمكن أن تُفهم أيضاً ضمن سياسة التضخيم، حدّ المبالغة، في التوقعات، وهي عادة قديمة لدى المستويات الأمنية والعسكرية ظهرت في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ونتائجها المؤلمة

كوبلو أنه وعلى «عكس الأوكرانيين، فإن للفلسطينيين تاريخاً حافلاً بالإرهاب ضد المدنيين، وهو الأمر الذي لم يستخدمه الأوكرانيون لصد الغزو الروسي»، وأيضاً، «القصف العنيف الذي تشهده أوكرانيا بدون استفزاز، لا يشبه القصف الذي تردّ فيه إسرائيل على صواريخ حماس والجهاد الإسلامي في قطاع غزة وليس أحادي الجانب كما تفعل روسيا».^(٣) تدرك إسرائيل، وعلى الرغم من مخاوفها من اندلاع هبة فلسطينية في الوقت القريب، أنه في حال اندلاع مواجهة مفتوحة مع الفلسطينيين كهبة أيار ٢٠٢١، فسيمحها الانشغال العالمي بقضية الحرب الروسية- الأوكرانية مساحة للإفلات من الضغط الدولي، أو على الأقل، الانتقاد لممارساتها وسياساتها تجاه الفلسطينيين. إن تراجع الحديث عن احتمالية اندلاع مواجهة مع الفلسطينيين من قبل الجيش والأجهزة الأمنية الإسرائيلية، ومعاهد البحث والتفكير، لا يعني أن التقديرات السابقة قد أسقطت تماماً، أو أن العوامل والظروف التي بنيت عليها قد تغيرت؛ فقد شهدت

عن قانون «مخصات التقاعد» في الجيش الإسرائيلي.. بين اعتبارات أمنية مُدعاة واعتبارات حزبية. انتخابية حاسمة!

كتب سليم سلامة:

تكف لجنة برلمانية مشتركة تشارك فيها اثنتان من اللجان البرلمانية في الكنيست الإسرائيلي (ها، لجنة الخارجية والأمن ولجنة العمل والرفاه الاجتماعي) على إعداد مشروع قانون مخصصات التقاعد في الجيش الإسرائيلي لإقراره بالقراءتين الثانية والثالثة بعدما أتاحت تسوية خاصة إقراره بالقراءة الأولى في الهيئة العامة للكنيست وإنهاء أزمة ائتلافية جديدة، ولو بصورة مؤقتة، كان يبدو أنها قد تشكل تهديداً جديداً لاستقرار الحكومة الإسرائيلية الحالية وبقائنها، رغم ما لهذا القانون من انعكاسات سلبية جداً على الرأي العام الإسرائيلي وعلى ثقة الجمهور الإسرائيلي بالجيش وقيادته، خاصة وأن إقراره بالقراءة الأولى قد تزامن بالفعل مع نتائج استطلاع جديد لرأي أشارت إلى تراجع هذه الثقة إلى أدنى مستوى لها منذ ١٤ سنة.

فساء يوم ٢٨ شباط الأخير، أقر الكنيست بالقراءة الأولى وبفارق صوت واحد فقط (٥٧ مؤيداً مقابل ٥٦ معارضاً) مشروع القانون الذي يمنح امتيازات كبيرة في مخصصات التقاعد المدفوعة (من العيرزية العامة للدولة) للجنود والضباط الذين يؤدون الخدمة الدائمة في الجيش الإسرائيلي. أما التسوية التي توصل إليها أطراف الائتلاف الحاكم وفتحت الطريق أمام إقرار القانون بالقراءة الأولى، فتلخصت في الاتفاق على تحويله إلى لجنة برلمانية مشتركة، كما أشرنا أعلاه، لإدخال التعديلات عليه وإعداده للتصويت عليه بالقراءتين الثانية والثالثة اللتين يتجاوزهما بنجاح فقط يصح قانوناً ساري المفعول، ولو يكن من قبيل الصدف، إطلاقاً، أن البيان الذي زف «بشري» التوصل إلى هذه التسوية، صدر عن ديوان رئيس الحكومة، نفتالي بينيت، نفسه، بعد احتدام الخلاف الداخلي بين أطراف الائتلاف الحاكم حول هذا القانون إلى حد دفع وزير الدفاع، بيني غانتس، إلى الإعلان بأن ممثلي حزبه (أزرق أبيض) في الائتلاف الحكومي سوف يقاطعون عمليات التصويت في الكنيست (إلى جانب الائتلاف الحكومي وكجزء منه) احتجاجاً على عدم تأييد مشروع قانون مخصصات التقاعد هذا، ثم التهديد بشكل واضح وصريح بإمكانية الاستقالة وانسحاب حزبه من الحكومة إذا لم يحظ مشروع القانون بتأييد الائتلاف وأعضائه جميعاً لضمان إقراره النهائي، وكان من شأن هذا التهديد، إذا ما بلغ حد التنفيذ الفعلي، أن يضع علامة سؤال كبيرة وجدياً جداً على بقاء هذه الحكومة واستمرارها.

وهو يعلم مدى هشاشة الائتلاف الحكومي الحالي ومدى قدرته على المساومة والابتزاز، بالتالي، بينما طلب معارضو القانون- حزبا العمل وميرتس ونائب الوزير في ديوان رئيس الحكومة، أبراهام كارا (من حزب «يمينا» بقيادة رئيس الحكومة بينيت). تعهدات شخصية من رئيس الحكومة بإدخال جملة من التعديلات على نص القانون قبل طرحه للتصويت بالقراءتين الثانية والثالثة. فقد قال غانتس إن «من لا يصوت تاييداً لقرارات الحكومة (ويقصد هذا القانون تحديداً) فإنه يهدد ببقاء واستمرارها؛ وأضاف: «إن ميرز وجود هذه الحكومة هو أمن إسرائيل، الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي، ولذلك فلا يجب حزب أزرق أبيض بأي مساومات على القوانين والسياسات اللازمة لضمان ذلك في هذه الحكومة»، وإذا ما أخذنا في الاعتبار حقيقة أن هذه الحكومة تقوم على ائتلاف ضيق جداً، بغالبية ضئيلة وهشة، قوامه ٦٢ عضو كنيست فقط (بمن فيهم أعضاء «القائمة العربية الموحدة» الأربعة)، وأن لحزب «أزرق أبيض» ثمانية أعضاء من مجموع أعضاء الائتلاف، مقابل سبعة أعضاء لحزب العمل وستة لحزب ميرتس، فإن انسحاب أي حزب من هذه الحكومة يعني إعلان نهاية طريقها وسقوطها الفوري، خاصة وأن أياً من أحزاب المعارضة الحالية في الكنيست لن يكون معنياً باستغلال الفرصة، والانضمام إلى هذه الحكومة وإطالة عمرها. باختصار شديد، يمكن إيجاز مشروع القانون الجديد، الحاجة إليه والغاية منه بالتالي: يدور الحديث في هذا القانون حول زيادة، كبيرة نسبياً، في مخصصات التقاعد الشهرية التي تدفعها الدولة لكل من أنهى الخدمة الدائمة في الجيش الإسرائيلي وخرج إلى التقاعد منه. وهي زيادة أطلق عليها اسم «زيادة رئيس هيئة الأركان» تدفعها الدولة لهؤلاء منذ سنوات، بصورة شهرية، لكن بدون الاستناد إلى أي مرجعية قانونية ملزمة، الأمر الذي شكل دافعاً لتقديم التماس إلى «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية ضد هذه الزيادة في مخصصات التقاعد لعدم إقراره، وهو ما اضطر المستشار القانوني السابق للحكومة إلى التأكيد على كونها «سلوكاً غير قانوني يبغي وقفه على الفور أو تقييده في قانون خاص ملزم يسنه الكنيست».

«أهم من أي قانون»!

على مشروع القانون، ادعى غانتس بأن «مشروع القانون المطروح للتصويت لا يتطلب أي زيادة في الميزانية ولا يأتي على حساب أي بند آخر، رغم أن تكلفة الزيادة (الزيادة فقط) في مخصصات التقاعد للضباط التي يأتي القانون الجديد لتثبيتها وتكريسها بصورة قانونية تصل إلى ١،٤ مليار شيكل في السنة! مضافاً أن ما نفعله في هذا القانون هو مجرد تنظيم الأمور، خفض التكاليف وإعطاء أفضلية للمقاتلين في الخدمة الدائمة... فحتى لو امتلكتنا الطائرات الأكثر تطوراً والفواصات الأكثر تقدماً، فلن يكون بالإمكان ضمان الأمن بدون العنصر البشري، بدون الجنود والضباط الذين نضع بين أيديهم مصائرنا وأمننا ومصير دولتنا، وهو ما يضعنا أمام واجبنا بالحفاظ على مكانتهم والانتباه إلى أن أهميتهم تزداد أضعافاً حين ننظر إلى الوضع المحيط بنا، في المنطقة وفي العالم».

قادة هذا الحزب إنه «إذا لم تكن التعديلات مقبولة على الحزب، فستصوت الكتلة ضد مشروع القانون بالقراءتين الثانية والثالثة»؛ الأمر الذي يعني، إذا ما حصل، إعادة وضع الحكومة وائتلافها الحكومي في عين العاصفة. لكن أهمية الأولى والأساسية لخطوة إقرار القانون بالقراءة الأولى تتمثل في أن الزيادات في مخصصات البطالة التي يحصل عليها ضباط الجيش ستبقى قائمة على حالها في هذه الأثناء بدون بقاء أي ميرز قانوني لمواصلة المحكمة العليا الإسرائيلية النظر في ذلك أو إصدارها أي أمر قضائي يمنع دفع هذه الزيادات، ولو مؤقتاً، لأن الأمر أصبح «قيد سيرورة التشريع» عملياً، ومن جهة أخرى، من شأن انزال السيف القضائي، المتمثل في تدخل المحكمة العليا، عن رقية الجيش أن يهض، بصورة فعلية، قدرة الكنيست والحكومة على إجراء تعديلات جوهرية في سياسة مخصصات التقاعد للضباط الجيش؛ وهذا بالذات ما دفع المعارضين إلى طلب «تعهد شخصي من رئيس الحكومة بإدخال التعديلات».

من أوساط مختلفة، في مقدمتها أوساط حقوقية وقضائية، هي التي قال فيها: «أنا فخور بجنود وضباط الجيش الإسرائيلي كلهم... موقف المجتمع منهم وتعامله معهم هو أكثر أهمية من أي قانون ومن أي مقابل... هؤلاء هم الأشخاص الذين يفضلهم نحن ننام آمنين ومطمئنين في كفاً ساياً وفي كفر قاسم، في العام والكتاه»! بل تعدى غانتس ذلك كله ليعتبر أن «عدم إقرار هذا القانون هو بمثابة مش بأسمن الدولة وبمن يخدمون في الجيش، في الخدمة الدائمة وفي الاحتياط، ويدافعون عن الدولة»!

تبقى الحقيقة الأساس أن غانتس يرمي بثقله السياسي - الحزبي كله في هذه المعركة خدمة لمصالحه الحزبية والشخصية بالنظر إلى واقع أن ضباط وقادة الجيش، سواء ممن سيخرجون إلى التقاعد أو سيواصلون تأدية الخدمة النظامية خلال الفترتين الراهنة والقريبة، كما في فترات سابقة، يشكلون المصدر الأساس لقوة غانتس الحزبية والقوة الانتخابية الأكبر المضمونة لحزبه، وخصوصاً في أي انتخابات برلمانية مستقبلية قد تفرضها سيولة الائتلاف الحالي وهشاشته في أي لحظة زمنية، وهي الحقيقة التي تسرر زهاب غانتس إلى القول إن «التعامل معهم أهم من أي قانون»!

في المقابل، شنت جهات من الائتلاف الحكومي هجومًا حاداً على غانتس وصفته بأنه «يتصرف مثل طفل صغير» ومؤكدة على أن «خطوته» (مقاطعة التصويت في الكنيست) كانت مفاجئة جداً لنا... هذا تصرف طفولي، ومخجل جداً أنه يتوهم بأن الجميع أغبياء وغير مدركين حقيقة مسلكه هذا وواقعه... فالحديث هنا هو عن مخصصات التقاعد لأصدقائه ومقربيه وليس عن أمن الدولة، إطلاقاً... مرة أخرى يتصرف بنزق ويعرض استقرار الحكومة للخطر، مثل طفل صغير مستعد أن يدمر كل شيء كي يحصل على ما يريد». وشدد منتقدو غانتس على حقيقة أنه طرح مشروع القانون على الكنيست في الأصل قبل التوصل إلى اتفاق بشأنه بين أطراف الائتلاف الحكومي معتبرين ذلك «محاولته ابتزاز ساقطة». وختم هؤلاء بالتساؤل: «ربما لا يزال غانتس يحلم بحكومة جديدة مع بيبي (بنيامين نتنياهو)؟».

غير أن الهجوم على غانتس لم يصدر عن أوساط في الائتلاف الحكومي فقط، بل عن أوساط في المعارضة البرلمانية أيضاً، فقد قال عضو الكنيست شلومو كوعي (الليكود)، مثلاً، إن «غانتس يكذب بصفلا حين يقول إن لقانون مخصصات التقاعد علاقة بأمن دولة إسرائيل أو بتجنيد ضباط ذوي كفاءات عالية للجيش، إذا كان غانتس معنياً بإبقاء على الجيدين في الجيش، فقد كان لزاماً عليه العمل على زيادة رواتب الضباط في سنوات خدمتهم الأولى، بينما ما يفعل الآن هو ضمان مخصصات

تقاعد دسمة جداً لأصدقائه ومقربيه بتكلفة تزيد عن ١,٥ مليار شيكل في السنة».

أدنى مستوى من الثقة منذ ١٤ سنة

لا يرى وزير الدفاع، غانتس، وقادة الجيش الإسرائيلي من خلفه أي حرج في الدفع بكل قوة وعانية نحو سن قانون يعود عليه وعليهم بامتيازات حزبية - انتخابية ومخصصات مالية كبيرة من ميزانية الدولة، من المال العام، في الوقت الذي تتراجع فيه ثقة الجمهور بالجيش وقيادته إلى أدنى مستوياتها منذ سنوات عديدة.

فقد بين «استطلاع الثقة السنوي» الأخير الذي أجره المعهد الإسرائيلي للديمقراطية في نهاية العام ٢٠٢١، أي قبل نحو شهرين فقط، وقدم تقرير نتائج إلى رئيس الدولة في مطلع العام الجاري، أن ثقة الجمهور الإسرائيلي بالجيش الإسرائيلي انخفضت في نهاية ٢٠٢١ إلى أدنى مستوى لها منذ ١٤ سنة، أي منذ العام ٢٠٠٨، رغم أنه لا يزال يحتل المرتبة الأولى في لائحة «الثقة بالمؤسسات الرسمية في الدولة، بواقع ٧٨٪ وبفارق كبير عن كل المؤسسات الأخرى (يليه، حسب الترتيب: المحكمة العليا - ٤١٪؛ الحكومة - ٢٧٪؛ وسائل الإعلام - ٢٥٪؛ الكنيست - ٢١٪؛ والأحزاب السياسية - ١٠٪).

غير أن «ما يشير أشد القلق»، كما أشار معدو الاستطلاع، هو حقيقة أن نسبة الثقة بالجيش بين شريحة الشباب اليهود في سن ١٨-٢٤ عاماً هي أقل بكثير من نسبتها بين الجمهور الإسرائيلي عامة ٦٩٪ مقابل ٧٨٪، على التوالي، أما بين المواطنين العرب في البلاد فقد بلغت نسبة الثقة بالجيش الإسرائيلي ٣٦٪.

وكان استطلاع سابق أجراه المعهد ذاته قبل نحو سنة قد أشار إلى أن سبب تراجع ثقة الجمهور بالجيش الإسرائيلي هو «الاستياء من الإدارة الاقتصادية في الجيش»، إذ قال ٣١٪ فقط من المشاركين اليهود في الاستطلاع (واحد من كل ثلاثة إسرائيليين) إنه يمكن وصف الإدارة الاقتصادية في الجيش بأنها «جيدة» أو «جيدة جداً».

ثم جاء استطلاع الأخير ليبين أن ٤٣٪ من الجمهور اليهودي عبر عن رفضه لمقولة/ معادلة أن «المحافظة على جودة القوى البشرية في الخدمة الدائمة في الجيش تتطلب منح امتيازات في مجال التقاعد»، تشمل: تكبير سن الخروج إلى التقاعد من الجيش ورفع مخصصات التقاعد.

إن معنى هذه النتائج أنه بينما لا يزال الجيش الإسرائيلي يحظى بدرجة عالية من الثقة بين الجمهور الإسرائيلي، قياساً بمؤسسات الحكم الأخرى، في كل ما يتعلق بأدائه العسكري - الأمني، فإن نحو نصف الجمهور الإسرائيلي يرفض الأداء الاقتصادي - المالي في الجيش، بما فيه من إسراف في مجال الشروط والامتيازات خلال تأدية الخدمة الدائمة ثم عند التقاعد منها.



ليبرمان: «لا حلول فورية لمساعدة المتقاعدين الذين يحصلون على دخل غير كاف».

(صورة أرشيفية)

قراءة نصف مليون مُسن في إسرائيل لا يحصلون على مخصصات تقاعد!

كتب هشام نفاع:

تدل معطيات محدثة على أن ٥٨٪ من المتقاعدين في إسرائيل، هم حوالي ٤٨١ ألف مواطن، لا يحصلون على معاش تقاعدي على الإطلاق. وهذا الرقم الذي تخفمي من ورائه معاناة هائلة لشرائح فقيرة ومستضعفة، كان أبرز ما تضمنته بيانات مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست، التي تم تقديمها في مطلع الشهر الجاري إلى لجنة العمل والرفاه البرلمانية.

تبيّن بين التفاصيل أن معظم المتقاعدين الذين لا يحصلون على معاش تقاعدي هم مهاجرون من دول الاتحاد السوفييتي السابق، ممن لم تتراكم لديهم سنوات كافية من العمل في إسرائيل. وفقاً للنائب أيلنا برداتش - يالوف (إسرائيل بيتنا)، رئيسة اللجنة الفرعية لتعزيز التوظيف ومساعدة كبار السن الذين ليس لديهم شبكة أمان تقاعدية، فإن المهاجرين الجدد الذين كانوا قد بلغوا سن الأربعين حين وصولهم إلى إسرائيل، لم يراكمو سنوات كافية من العمل. ولا يتلقى كل كبار السن اليوم بالضرورة معاشاً شهرياً يتجاوز مخصصات مؤسسة التأمين الوطني، لأنه لم يكن هناك أي التزام بالادخار لغرض التقاعد قبل العام ٢٠١٧. أي في السنوات التي كانوا فيها جزءاً من القوى العاملة. وفقاً للمنشورات الرسمية فإنه ابتداءً من كانون الثاني ٢٠١٧، تبلغ نسبة المقتطعات لفرض مخصصات التقاعد المستقبلي ١٨,٥٪ منها ٦٪ على حساب العامل والبقية (١٢,٥٪) يجب أن يدفعها المشغل (٦,٥٪ من مقتطعات المشغل لعنصر المكافآت و٦٪ للتعويضات). ويحق للعاملين في خدمة الدولة الحصول على نسبة مَقْتطعات أعلى ابتداءً من تموز ٢٠١٥. يحقّ للعامل أن يقوم باختيار صندوق التقاعد الذي يريد الحصول على تأمين من خلاله، وأن يختار في أي هيئة تقاعد تُدار أموال التأمين التقاعدي بها. يتم حساب المقتطعات الإلزامية وفقاً لمجمّل الأجر الأساس للعامل (قبل مختلف حالات الخصم من المعاش) أو بحسب الأجر المتوسط في سوق العمل، بحسب الأدنى من بينهما إلا إذا اتفق الطرفان في اتفاقية العمل على احتساب المقتطعات من الأجر الأعلى، على سبيل المثال أن يكون من الأجر الكامل. ويؤكد القانون على أنه لا يستطيع العامل التنازل عن حقه في الحصول على

التأمين التقاعدي ولا يستطيع أن يمنع خصم حصته من الأجر للمقتطعات. في أماكن العمل التي تسري فيها التسوية المحسنة في التأمين التقاعدي، يجب على المشغل اقتطاع المبالغ حسب هذا النظام، إذا كانت شروطه أفضل من الشروط المحددة في مرسوم التوسيع.

وزير المالية، أفيغدور ليبرمان، صرح في ذلك الاجتماع بأنه «في الميزانية الجديدة خصصنا ١,٥ مليار شيكل لتحسين وضع المتقاعدين الذين ليس لديهم معاشات تقاعدية كافية، كما قمنا برفع مخصصات الناجين من الهولوكوست من ٤٠٠٠ شيكل إلى ٦٥٠٠ شيكل»، أما بخصوص القضية ببعدها الشامل فاعترف بأنه «ليست لدينا حلول مباشرة وفورية لمساعدة المتقاعدين الذين يحصلون على دخل غير كاف، وهذا تحدّ لنا».

وفقاً لمئير شبيغلر، المدير عام لمؤسسة التأمين الوطني، تمّ لأول مرة في الميزانية الأخيرة اتخاذ إجراءات مهمة لكبار السن، وأعرب عن أمله في أن يكتمل في الميزانية القادمة دفع مخصصات إعاقه إضافية لكبار السن بنسبة ١٠٪. أما نتان شيفع، الخبير الاقتصادي في مركز المعلومات والأبحاث في الكنيست، فقال إن الميزانية الأخيرة شهدت زيادة بنسبة ١٧٪ في الدخل الإضافي لكبار السن الذين ليس لديهم معاشات تقاعدية كافية. وتبلغ نسبة الرجال الذين يتلقون معاشات تقاعدية من مصادر مختلفة ٤٩,٧٪ (٣٧,٧٪ لدى النساء). ومتوسط دخل الرجل من المعاشات هو ٨١٢٥ شيكلاً مقابل ٥٢٠٣ شواكل للنساء.

تراجع في مشاركة كبار السن بالعمل في السنوات الأخيرة

يشتمل تقرير مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست على بيانات عن تكملة الدخل لكبار السن، عدد المسنين الذين يحصلون على معاش مواطن كبير السن ومخصص دخل إضافي، نسبة المعطلين عن العمل الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ عاماً أو أكثر، ومعلومات عامة عن دعم مؤسسات الدولة وجهات التوظيف الأخرى.

تُدفع المخصصات للمواطنين الذين بلغوا سن التقاعد وليس لديهم دخل آخر غير مخصصات كبار السن أو الذين لديهم دخل منخفض آخر، وفقاً لاختبارات الدخل التي يحددها القانون. تهدف هذه

العلوة إلى ضمان حصول كبار السن على بدل دخل يسمح لهم بحياة معقولة. تُدفع علوة استكمال الدخل أيضاً لمن يستحقون مخصصات خاصة لكبار السن، مثل حالات مرضية معينة. يتم تحديث حجم المعاش التقاعدي كل عام، وفقاً لجدول الغلاء. علوة الدخل بالنسبة للمبلغ الأساس تختلف حسب الحالة الاجتماعية وعمر المستحقين، كما هو محدد في قانون ضمان الدخل. مبلغ مخصصات المعاش التقاعدي الأساس لكبار السن حتى سن ٨٠ هو ١٥٩٦ شيكلاً شهرياً، و١٦٨٦ شيكلاً للفرد فوق سن ٨٠. تتم إضافة مخصصات تقاعد كبار السن بمقدار ٢٪ لكل سنة تأمين. علوة الدخل للفرد تبلغ ٣٧٩٩ شيكلاً حتى سن ٧٠ و٣٨٧٣ شيكلاً لمن فوق سن ٨٠. تتراوح المخصصات للزوجين بين ٦٠٠٠ شيكل حتى سن ٧٠ إلى ٦١٢٠ شيكلاً للذين تزيد أعمارهم عن ٨٠.

في إطار إقرار الميزانية للعامين ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، تقرر زيادة معدلات استكمال الدخل لمعاشات كبار السن. بالإضافة إلى ذلك، تمت زيادة معدل الدخل من العمل الذي لا يؤخذ في الاعتبار عند التحقق من الأهلية للحصول على تكملة الدخل للمعاش التقاعدي. تمت زيادة المعدل للفرد من ٢١,٥٪ إلى ٢٣,٥٪، ومن ٢٥,٥٪ إلى ٢٧,٥٪ للزوجين.

يبين البحث أنه قد طرأ تراجع في مشاركة كبار السن في العمل في السنوات الأخيرة. وفقاً للمعطيات فإنه كان هناك بين الرجال انخفاض في معدل المشاركة بين السنوات ٢٠١٩-٢٠٢١ بين الأعمار ٦٠-٦٩ و٦٠-٦٩ (١,٦٪ و٤,٣٪). أما في سن ٧٠ وما فوق فقد ارتفع معدل المشاركة بمقدار حوالي ٢٪ في العام ٢٠٢١. عموماً، انخفض معدل المشاركة في سوق العمل بين الرجال بمقدار ٢,٥٪ خلال نفس الفترة. أما بين النساء، فقد كان هناك انخفاض في معدل المشاركة في العمل بين السنوات ٢٠١٩-٢٠٢١ بين سن ٦٥-٦٩ و٧٠ وما فوق (٠,١ و١,٢٪). في سن ٦٠-٦٩، ارتفع معدل المشاركة بنسبة ٢,٢ نقطة مئوية إلى ٥٧,٨٪ في العام ٢٠٢١. عموماً، انخفض معدل المشاركة في سوق العمل بين النساء بمقدار نقطة مئوية واحدة خلال تلك الفترة.

ولقد أشار تقرير نشرته في أواخر ٢٠١٩ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD إلى أنه على الرغم من تحسن في التقاعد في إسرائيل بفضل التقاعد الإلزامي، لا يزال كبار السن فقراء. تغطية المعاشات التقاعدية في إسرائيل في تحسن، لكن

حجم مستوى المعاشات التقاعدية لا يزال منخفضاً نسبياً. وفقاً للتقرير، فإن قانون المعاشات التقاعدية الإلزامي، الذي تم تطبيقه في إسرائيل في العام ٢٠٠٨، زاد بشكل كبير من متوسط المعاشات التقاعدية في إسرائيل، حيث بدأ العمال الذين لم يوفروا في السابك للمعاشات التقاعدية بالتوفير. والقانون أدى إلى زيادة بنسبة ٣١٪ في متوسط معدل الاستبدال لأولئك الذين ولدوا في ١٩٤٠-١٩٩٦. ومع ذلك، لا يزال معدل بدل المعاش نفسه أقل بعض الشيء من دول الـ OECD الأخرى. يظهر التقرير أن معدل بدل المعاش الأساس الإلزامي للعامل الموجود في سوق العمل بدوام كامل هو حوالي ٥٨٪ من الأجر الأصلي لذلك العامل - أقل بقليل من متوسط الـ OECD البالغ ٥٨,٦٪ من الأجر الأصلي لذلك العامل، وهناك دول أخرى في المنظمة مثل تركيا وإيطاليا ولوكسمبورغ على سبيل المثال، معدل بدل المعاش فيها قريب من ١٠٠٪.

برامج التوجيه المهني ضيقة النطاق وبعضها ينشط في المركز فقط

تم في العقد الماضي اتخاذ عدد من القرارات الحكومية فيما يتعلق بالاستعداد لتقدم السكان في العمر ودمج البالغين في العمل، ونشطت لجنة مشتركة بين الوزارات لدمج المواطنين فوق سن الستين في العمل. على سبيل المثال، القرار الحكومي رقم ٨٣٤: مسنون في العمل، على أساس توصيات اللجنة المشتركة بين الوزارات، كما تضمن القرار مساراً مخصصاً لكبار السن كجزء من برنامج تجريبي لاستيعاب المواطنين بعد سن التقاعد في الخدمة المدنية. وشمل البرنامج في المرحلة الأولى ٦٠ من كبار السن. بعد نجاح البرنامج التجريبي، تقرر في نهاية العام ٢٠٢٠ توسيع البرنامج بسبعة أضعاف لدمج كبار السن في العمل. بالإضافة إلى دمج كبار السن في الخدمة المدنية، يوجد الآن عدد من البرامج الأخرى التي تهدف إلى مساعدة كبار السن المعنيين بالانضمام إلى دائرة العمل. يتم تنفيذ بعض البرامج بالتعاون بين وزارات حكومية ووحدات حكومية وجمعيات ومنظمات مختلفة.

يدير برنامج «منتصف الطريق» مراكز توجيه مهني لأولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ٥٥ و٧٥ عاماً والذين يسعون إلى الاندماج في مجدا في سوق العمل كموظفين أو للعمل مستقلين لحسابهم

الخاص. لكن هذا البرنامج ضيق النطاق إلى حد كبير، وينشط فقط في ثلاثة مراكز هي تل أبيب وموديعين وكفار سابا.

برامج في خدمة التوظيف والتشغيل - برامج لتشجيع التوظيف للمطالبيين بمخصصات البطالة الذين تبلغ أعمارهم ٤٥ عاماً فأكثر. برنامج «الخمسون الجديد» الذي بدأ في العام ٢٠١٦، وبرنامج التدريب في كلية أشكلون، الذي بدأ في العام ٢٠١٧. وتستهدف هذه البرامج في المقام الأول الخريجين أو المهندسين العمليين. وتضمنت ورشات عمل للبحث عن عمل، وجهات اتصال للبحث عن وظائف. في العام ٢٠١٩، تمت مراقبة ١٦٨٠ باحثاً عن عمل في هذه الأطر و ١٥٣٠ في العام ٢٠٢٠. وفي العام ٢٠٢١، شارك حوالي ٧٨٧٧ مشاركاً في هذا البرنامج، ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن أقل من ١٠٪ من المشاركين في هذه البرامج كانوا بعمر ٦٠ وما فوق. في العام ٢٠٢١ تم نقل هذه الخطط لتكون تحت إشراف وزارة العمل ولكن في هذه المرحلة ليس من الواضح ما إذا كان قد تم تخصيص ميزانية لهذا المجال اليوم، تساعد خدمة التشغيل والتوظيف، رسمياً، جميع البالغين الباحثين عن عمل (٤٠ عاماً فما فوق) من أجل الاندماج في العمل من خلال نوعين رئيسيين من الخدمات: المساعدة في كتابة السيرة الذاتية وورشات عمل للبحث عن عمل، تشمل التقدم والعرض الذاتي أمام صاحب العمل. في العام ٢٠٢١، شارك حوالي ٢٠ ألف شخص في ورش العمل هذه في خدمة التشغيل والتوظيف.

يسن مقياس الرفاه الذي يحظى به المواطنون هناك عدد السنوات التي يقضونها في فترة التقاعد، أي في «استراحة ما بعد سنوات العمل». وقد أظهر تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المشار إليه أعلاه أيضاً أن العمال الإسرائيليين يقضون وقتاً أقل في حياتهم التقاعدية مقارنة بكبار السن في الدول الأخرى. ووفقاً للتقرير، سيقضي الإسرائيليين المتقاعدون حوالي ٣٠٪ من حياتهم ككبار سن في تقاعد، مقارنة بكبار السن في كوريا الجنوبية مثلاً الذين يقضون حوالي ٣٧٪ من حياتهم في التقاعد. ومع ذلك، يشير التقرير إلى ارتفاع طفيف بالنسبة لأولئك الذين يدخلون سوق العمل الحالية. ويتوقع مؤلفو التقرير أن تقضي الأجيال الشابة الحالية في سن العمل اليوم، حوالي ٣٤٪ من حياتهم البالغة لاحقاً في التقاعد.

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959
هاتف: 00970 - 2 - 2966201
فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:
madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي